

## عرض ملخص

تشكل موريتانيا همزة وصل بين المغرب العربي في الشمال و افريقيا جنوب الصحراء الكبرى في الجنوب والشرق. ان التركيبة السكانية الحالية هي خير دليل على هذا التنوع لكونها همزة وصل بين شمال افريقيا البيضاء و افريقية السودان في الجنوب: مكونة عربية بربرية و مكونة زنجية افريقية(الولوف و البولار و السنوكي) و مجموعة ثالثة هي مجموعة الحراطين وتتكون هذه المجموعة من الارقاء و الارقاء السابقين الا انه لا توجد احصائيات دقيقة عن هذه المتوزعة حتي الان.

على الرغم من الاصدار اتالقانونية المتتالية التي تحرم وتجرم الممارسات الاسترقاقية في موريتانيا والتي من بينها (المرسوم الاستعماري الصادر 1905 ,دستور الجمهورية الاسلامية الموريتانية الصادر 1961 ,الامر القانوني الصادر 1980 ,قانوني 2007 و 2015 اللذان يجرمان ويعاقبان هذه الممارسة)مازلنا نلاحظ وجودها.لقد اتخذت الدولة الموريتانية بعض الاجراءات لمحاربة هذه الظاهرة دون احداث تغييرات كبيرة.

في هذا السياق يمول الاتحاد الاوربي مشروعا تحت عنوان "استراتيجية القضاء على الرق في موريتانيا بالتعاون مع منظمة حقوق الاقليات (MRG) البريطانية ومنظمة مناهضة العبودية الدولية (ASI) والولايات المتحدة الامريكية (USA) وتتولى منظمة: (نجدة العبيد) ومنظمة النساء المعيلات للأسر (AFCF) تنفيذه.

تم تصميم هذا المشروع لتلبية احتياجات مكافحة العبودية بالنسب والتي ما تزال تمارس في موريتانيا حتى اليوم منذ العصور الوسطي على الاقل.

ان الهدف الرئيس لهذا المشروع هو المساهمة في القضاء على الرق في موريتانيا.ومن بين اهداف هذا المشروع:

(ا) دعم قدرات الشركاء.

(ب) تعزيز الإطار القانوني.

(ج) التكفل بالضحايا من الناحية النفسية والاجتماعية والاقتصادية.

لتحقيق لهذه الاهداف تم القيام بثلاثة أنشطة متداخلة فيما بينها وقد عرفت هذه الأنشطة تغترا نتيجة لجائحة كورونا.

لقد اتاحت مهمة التقييم النهائية للمشروع التي قام بها خبير استشاري بإجراء تحليل مفصل الى حد ما للمشروع،تم اجراء هذا التحليل من خلال مراجعة وثائقية ومقابلات/ مقابلات ومجموعات تركيز. لقد اتاح الجمع الجيد بين هذه الطرق المختلفة الى فهم الموضوع بشكل أفضل.

لقد ساعدت أنشطة دعم القدرات على استقرار العاملين فضلا. عن تعزيز معارفهم من خلال التكوين في مجال حقوق الاقليات، واعداد المشاريع وادارة قواعد البيانات. كما استفاد ممثلو منظمة نجدة العبيد في مقاطعات: النعمة وباسكنو أطار من دورات تكوينية لدعم قدراتهم.

لقد استفاد المستهدفين بالمشروع وهم الارقاء والارقاء السابقون من حملات للتوعية وللتحسيس والدعم النفسي من خلال الزيارات الشهرية (زيارتين للشهر) للضحايا لتمكينهم من الازدهار والاندماج في المجتمع كما قدم المشروع تكوينا فنيا لمينات الضحايا ومنحهم مبالغ مالية لمتابعة التكوين الفني. تنضاف

الى هذه الدورات تكوينات اخرى سابقة في إطار مشاريع ممولة من طرف الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

لقد ادت وضعية التشابك والتداخل بين المشاريع المختلفة الى الارتباك لدى المستفيدين وحتى بين بعض اعضاء منظمات المجتمع المدني الشريكة. هذا التشابك لم يسهل مهمة المقيم، لم تكن ايضا المقابلات مع السلطات القضائية سهلة، بسبب استمرار " الحذر: " من قبل العديد من الفاعلين الاجتماعيين فيما يتعلق بقضية الرق. اما السلطات الادارية خاصة تلك الموجودة في الداخل، فهي أكثر مرونة على الرغم من استمرار العقليات السابقة لديها.

ان تصميم وتنفيذ أي مشروع في موريتانيا يجب ان يأخذ بعين الاعتبار المساحة المترامية لهذا البلد وعقلية السكان فيما يتعلق بإدارة الوقت في انتظار تطور العقليات.

من المهم ان نشير الى ان غالبية المستفيدين من المشروع معظمهم من النساء وبالفعل فان الرجال الخارجين حديثا من الرق غالبا ما يذهبون الى المدينة او الخارج تاركين النساء وحيدات مع اطفالهن واسيادهن (...).

تجدر الاشارة الى ان المشروع قد أعلن عن دعم المكونات الوطنية الاخرى ضحايا التمييز والتفرقة، ولم يخصص أي نشاط لهذه الفئة التي تعاني هي الاخرى من الاهدال والتهميش من طرف السلطات العمومية. وهنا نشد الانتباه الى ان شريحة العبيد والمنحدرين من العبيد يشكلون بشكل عام أفقر شريحة من سكان موريتانيا.

ان هذا المشروع كان مساهمة كبيرة في دعم قدرات منظمات المجتمع المدني ومساهمة كبيرة فيما يعرف بالمساعدة النفسية والاجتماعية والاقتصادية للضحايا، وتظل الحقيقة ان الاحتياجات لا تزال كبيرة في امل القضاء على الاسترقاق في موريتانيا.

هذا التشخيص هو الذي دفع المستشار بالتوصية بمواصلة الانشطة لصالح الضحايا وانشطة محددة لصالح الفئات الاخرى. يجب الاسراع في عملية القضاء على الرق وذلك برفع مستوى الوعي بين مالكي العبيد واحفادهم من اجل القضاء على هذه الممارسة المشينة في القرن الواحد والعشرين.